أثر تنمية القطاع الخاص على التنويع الاقتصادي في الجزائر: خلال الفترة (2000-2022)

The impact of the development of private sector on the economic diversification in Algeria

(Period 2000 -2022)

السخري كريمة*

مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي – الجزائر

karima-sekhri@univ-eloued.dz

عدائكة أسماء

مخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي – الجزائر

adaika-asma@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/09 تاريخ القبول للنشر: 2024/05/21 تاريخ النشر: 2024/06/27

ملخص:

تهدف الدراسة لتحليل وقياس أثر تنمية القطاع الخاص على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام المنهجين التحليلي والكمي القياسي.

توصلت الدراسة الى أن القيمة المضافة للقطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري لم ترق لقيمتها في اقتصاديات دول أخرى بالإضافة لوجود أثر معنوي لمؤشرات هذا القطاع على التنويع الاقتصادي، دال على قدرته على تحقيق التنويع، وهذا ما بينه الأثر الإيجابي لمدلول مؤشر الاستثمار الخاص على معدل التنويع، إلا أن هناك عوائق في بيئة عمل القطاع الخاص تحول دون ذلك، وهذا ما بينه الأثر السلبي للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص ومؤشر حرية الاستثمار على معدل التنويع.

الكلمات المفتاحية: تنويع إقتصادي، قطاع خاص.

تصنيف JEL: O11، C22.

Abstract:

Study aims to analyze and measure the impact of the development of private sector on the economic diversification in Algeria (period 2000-2022). To realize this purpose, we used the analytical and quantitative/standard methods.

As a result, the study found that added value of private sector in the Algerian economy did not reach the level as in other countries. Furthermore, the moral influence of indexes of this sector in the economic diversification shows that it is able to realize this diversification, as demonstrated by the positive impact of the notion of private investment index on the diversification. But, there are some obstacles in the environment of the private sector that prevent this objective; As shown by the negative impact of bank financing provided to private sector and the index of economic freedom on diversification.

Keywords: Economic diversification, Private sector.

Jel Classification Codes: O11 ،C22.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

عادة ما يرتبط ضعف النمو بالاقتصاديات المعتمدة على مورد وحيد لإيراداتها، والذي يكون المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي على غرار الدول النفطية إذ تؤثر أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية على عملية التنمية، والتي تخلفها الصدمات الخارجية نتيجة تقلبات هذه الأسعار، فكان مسعى هذه الدول لبلوغ النمو الشامل والمستدام هو التنويع الاقتصادي، حيث انتهجت هذه البلدان ومن بينها الجزائر استراتيجيات وسياسات متعددة لتحقيق المسعى وهو التنويع الاقتصادي، وكانت الأولوية في هذه المسارات تصحيح الأساسيات وتوفير أسس التحول الهيكلي، و اعتبرت النمو الذي يقوده القطاع الخاص عنصرا أساسيا لتحقيق قاعدة أوسع من الأنشطة الاقتصادية.

1.1. مشكلة الدراسة

الجزائر من الدول التي تواجه تحديات اقتصادية في سعيها لبلوغ التنويع الاقتصادي والتخلي عن الاعتماد على عائدات النفط والغاز والانتقال الى هيكل إنتاجي وتجاري أقل تركزا، حيث يتيح الاستثمار في قطاعات والأنشطة الاقتصادية غير النفطية التنويع في مصادر الدخل، وكفاية الطلب المحلي ويساهم أيضا في تنويع السلع المصدرة وبالتالي يفسح المجال امام النمو المستدام.

في الجزائر يترك القطاع العام مساحة صغيرة للاستثمارات للقطاع الخاص، وهذا وفقا للرؤى الوطنية التي تولي تنفيذ الاستثمارات الكبرى من طرف الاستثمارات الحكومية الممولة من طرف الإيرادات العامة والتي تمثل فيها الإيرادات النفطية النسبة الأكبر، إذ يؤثر تذبذب هذه الايرادات على الاستثمار، والذي يعيق السياسات التنموية، الأمر الذي يعاد التفكير فيه وتقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإتاحة الفرصة امام القطاع الخاص لقيادة النمو ودعم التنويع الاقتصادي.

ولذلك فالغرض من هذا العمل هو دراسة العلاقة السببية بين تنمية القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي، أو بعبارة أخرى فإن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو الإجابة عن السؤال التالي:

ما مدى تأثير تنمية القطاع الخاص على التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2022)؟

ومن أجل معالجة الإشكالية أعلاه نصوغ الفرضية التالية والتي نرى أنها أكثر الإجابات إحتمالا:

هناك أثر إيجابي لتنمية القطاع الخاص في الجزائر على التنويع الاقتصادي خلال فترة الدراسة (2000-2022).

2.1. أهمية الدراسة

أهمية البحث من أهمية دور القطاع الخاص في دعم التنويع الاقتصادي، كمطلب تنموي لتحقيق النمو المستدام بعيدا عن الأزمات التي يخلفها اعتماد الدولة على الموارد الطبيعية كمورد وحيد لتحريك عجلة هذا النمو، فالتنويع الاقتصادي يمنح الدولة إمكانية الاستفادة من عدة مصادر للدخل مع ضمان حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية الناضبة.

3.1. أهداف الدراسة

الهدف من البحث تحليل وقياس أثر تنمية القطاع الخاص على التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل واقع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمته في تنويعه من جهة ومن جهة أخرى قياس تأثير هذه المساهمة على التنويع الاقتصادي بإستخدام التحليل الكمي القياسي.

4.1. منهجية البحث

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي لاستعراض الجانب النظري للدراسة المرتبط بمتغيريها القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي، كما اعتمدنا الأسلوب التحليلي لتحليل واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري في ظل جهود الدولة لتنمية هذا القطاع، وهذا من خلال عرض وتحليل منحنيات لبيانات جمعت من مواقع رسمية للدولة، كما لجأت الباحثتان للتحليل الكمي عبر إستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لدراسة أثر تنمية القطاع الخاص على التنويع الاقتصادي.

5.1. الدراسات السابقة

تناولت الأدبيات الحديثة عدة دراسات حول التنويع الاقتصادي، ولكن لا تزال الدراسات التي تناولت العلاقة بين تنمية القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي شحيحه، وقد تم اجراؤها في الغالب باستخدام نهج تحليلي، وسنعرض في الآتي أهم هذه الدراسات.

- **دراسة (بن فراقي، 2022):** تناولت الورقة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص والتنويع الاقتصادي من خلال تبيان دور كل من الاستثمار العام والخاص في تنويع الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) ، إذ اعتمدت الباحثة على الأسلوب الوصفي التحليل في عرض وتحليل واقع الاستثمار العام والخاص في القطاعات المنتجة في الاقتصاد الجزائري خلال نفس الفترة، توصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار العام يستحوذ على قطاعي البناء والخدمات والتي تميزت بإنتاجية محدودة وتراجع الإنتاجية الفعلية للاستثمار الخاص نتيجة خضوعه لأثر للمزاحمة المالية للقطاع العام، توصي الدراسة بتفعيل وتنشيط دور الاستثمار الخاص وفق استراتيجية متكاملة لدعم عملية التنويع الاقتصادي.
- **دراسة (Goran M، Almas ، و Nabaz T، 2021) :** بحثت هذه الورقة في العوامل التي قد تؤثر في درجة اعتماد الدولة على الموارد الطبيعية في سبيل تنويع اقتصادها من خلال استخدام نموذج بانل الديناميكي من خلال بيانات 110 دولة ريعية للفترة (1990-2017) لتقدير العلاقة بين تنمية القطاع الخاص وإصلاح القطاع العام والأنظمة الضريبية، وبين الاعتماد على الموارد الطبيعية، خلصت الدراسة إلى أنه يمكن تقليل درجة الاعتماد على الموارد الطبيعية من خلال تطوير القطاع العام وتنمية القطاع الخاص، كما أظهرت النتائج أيضا أن التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على إيرادات الموارد في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية يمكن تحقيقه من خلال خصخصة الخدمات العامة، وتطوير نظام ضريبي وطني ، كما أوصت الدراسة صانعي السياسات في البلدان الريعية، استخدام إيرادات الموارد الطبيعية لزيادة الاستثمار في رأس المال البشري، والذي سيسرع مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية ويقود النمو نحو التنويع.
- **دراسة (Radwa Radwan Said، 2019):** درست الباحثة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية خلال الفترة (1990-2017) ، حيث استخدمت الأسلوب الكمي في تقييم العلاقة بين متغيرات الدراسة باتباع نموذج (ARDL)، اذ كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة بين الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ومؤشر التنويع الاقتصادي على المديين الطويل والقصير، ووجود علاقة بين البنية التحتية ومؤشر التنويع الاقتصادي على المدى الطويل دون القصير، بالإضافة لوجود تأثير إيجابي للانفتاح التجاري على مؤشر التنويع الاقتصادي على المدى القصير فقط، وبصفة عامة يشير التحليل هذه الورقة أن مستوى استثمار القطاع الخاص يعد أمرا أساسيا للنمو على المدى الطويل وتحقيق الهدف المنشود وهو تنويع الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- **دراسة (Innocent Chukwuka، 2018):** هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير تنمية القطاع الخاص على التنويع الاقتصادي وفحص العلاقة بينهما في نيجيريا في الفترة (1999-2016) باستخدام نموذج(ARDL) ،حيث اشاره نتائج التقدير الى ان استثمار القطاع الخاص يعزز وبشكل كبير مؤشر التنويع الاقتصادي وهذا على المديين الطويل والقصير، وتبعا هذا التقدير فإن المتغيرات (جوده الحكم، جودة البنية التحتية، والصراعات، والانفتاح التجاري) هي الاخرى أثرت وبشكل واضح على التنويع الاقتصادي، والاستنتاج المهم الذي يستدعي الذكر هو أن الصراعات لم تؤثر على التنويع بشكل مباشر بل كان تأثيرها إيجابي على التخصص .
- **دراسة (Ekpo، J Udoma، و A Elijah، 2014):** سعت هذه الورقة إلى التقييم الكمي في دراسة العلاقة بين تنمية القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي، حيث تم استخدام نموذج بانل (panel data) في تحليل البيانات المستمدة من دول غرب أفريقيا خلال الفترة (2007- 2011)، اشارت النتائج الى أن التنويع الاقتصادي يعتمد على تنمية القطاع الخاص والذي يدعمه الابتكار والاستثمار الفعال، ووجود مهارات قوية في تنظيم المشاريع، ويعتمد التنويع الاقتصادي أيضا على جودة البنية التحتية، وعوامل أخرى غير اقتصادية مثل جودة الحكم والاستقرار السياسي، حيث أوصت الدراسة لواضعي السياسات تركيز الاستثمار العام على توفير بنية تحتية أساسية في المدى القصير لتهيئة بيئة أعمال مواتية لنشاط القطاع الخاص والذي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

وجدت الدراسة الحالية لإثراء الدراسات التي تناولت العلاقة بين التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، حيث تعد من الدراسات الأولى التي تناولت الموضوع بشقيه التحليلي والكمي القياسي على حسب الباحثتين، إذ درست الباحثة "منى بن فراقي" الموضوع في بيئة الاقتصاد الجزائري من جانب التحليلي، بينما تناولت باقي الدراسات سالفة الذكر الموضوع من الجانب الكمي على غرار دراسة "Radwa Said" وكانت في دولة الامارات العربية ودراسة " Innocent Chukwuka" في نيجيريا، ولقد استفدنا من الجهود المتفرقة للدراسات السابقة في بناء تصور عام حول دراسة العلاقة بين القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. مفاهيم حول التنويع الاقتصادي

1.1.2.مفهوم التنويع الاقتصادي

عادة ما يقترن مصطلح التنويع الاقتصادي بسياسات الدول المعتمدة على مورد وحيد في نشاطها وايراداتها، حيث وجدت عدة مفاهيم لهذا المصطلح تختلف باختلاف الرؤى حول هذه الظاهرة من بينها:

"هو عملية من الاقتصاد الأحادي الذي يعتمد على مصدر واحد أو عدد قليل من مصادر الدخل (معادن- زراعة – نفط) للتنمية الى مجموعة من مصادر الإيرادات والأنشطة الاقتصادية " (Awe , Musa, & Sanusi, 2023, p. 2)

"هو استراتيجية النمو طويلة المدى لأي دولة، لتعزيز الأساس الاقتصادي لها، وحماية تنميتها على المدى الطويل من التقلبات الحادة في أسعار السلع الأساسية في السوق العالمية " (Anyaehie & Areji, 2015, p. 89)

وعرف أيضا على أنه "التحول نحو هيكل أكثر تنوعا للتجارة والإنتاج المحلي من اجل زيادة الإنتاجية، وخلق فرص عمل، وتوفير قاعدة للنمو المستدام." (Group W. B, 2017, p. 04)

2.1.2. أبعاده:(Usman & Landry, 2021, p. 06)

ونظرا لأهمية التنويع الاقتصادي، فمن الأهمية أيضا إدراك ابعاده المختلفة والتي لها اثار على قائمة السياسات الاقتصادية للدول، حيث يرتبط التنويع بعملية التحول الهيكلي من القطاعات منخفضة الإنتاج الى القطاعات ذات إنتاجية اعلى، وللتنويع الاقتصادي ثلاث أبعاد واضحة تتمثل في:

البعد الأول: ويتعلق بتنويع الإنتاج المحلي الخام وذلك بتنويع وتوسيع القطاعات الإنتاجية المساهمة في الإنتاج والعمالة.

البعد الثاني: ويتعلق بالتجارة الخارجية وتنويع الصادرات.

البعد الثالث: ويتعلق بالتنويع المالي أو تنويع إيرادات الدولة.

3.1.2.مؤشرات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

❖ **مؤشراته**

للتنويع الاقتصادي العديد من المؤشرات التي تعطي عند قراءتها وتحليلها مدى التنوع في اقتصاد ما، ومن ابرز هذه المؤشرات نذكر: (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 23)، (مجلخ و بشيشي، 2022، صفحة 51)

- معدل درجة التغير الهيكلي والمعبر عنه بنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.
- معد استقرار الناتج المحلي الإجمالي وارتباطه بتغير في أسعار النفط هذا بالنسبة للدول الريعية.
- معدل تنوع الصادرات وتطورها خارج قطاع النفط.
- تطور العمالة وتنوعها وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- مدى مساهمة القطاع والعام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بحيث تكون المساهمة متوازية.
- مؤشر الاستقرار النسبي للموازنة العامة اتجاه الصدمات الخارجية.

❖ **مؤشرات قياسه**

إن من الأهمية أن يقوم صناع السياسات والباحثين بقياس مدى تحقق الهدف بفعالية، فالمؤشرات السالفة الذكر لن تتيح ذلك في الممارسات العملية، فقد استخدم الاقتصاديون لقياس التنويع والتركز عدة أدوات إحصائية حاول الباحثون اسقاطها في المجال كمؤشرات قياس للتنويع الاقتصادي والتي حاولنا جمع أهمها في الجدول الموالي:

الجدول 01: أهم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي المتناولة في الدراسات.

المؤشر	صيغته	استخدامه	دلالته
مؤشر هيرفندال هيرشمان (HHI)	$hhi = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\left(\frac{1}{N}\right)}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$ N : عدد النشاطات X : القيمة الاجمالية لجميع النشاطات Xi : قيمة المتغير في النشاط i	استخدم هذا المؤشر في قياس التنوع في تركيبة ما، والتغيرات التي تطرأ على مكوناتها، وقد استخدم هذا المؤشر بصفة واسعة في قياس التنوع.	$1 \geq hhi \geq 0$ إذ كلما اقتربت قيمته من الصفر كلما زاد تنوع تركيبة الظاهرة المقاسة.

مؤشر اوقيف (ogive) (indices	$OGL.I = \sum_{i=1}^{N} \frac{(si \frac{1}{N})^2}{\frac{1}{N}}$ N: عدد القطاعات في الاقتصاد Si : حصة القطاع iفي النشاط الاقتصادي	يعد من بين المؤشرات المستخدمة لقياس التنوع في قطاع معين مثل الصناعة، حيث يقيس نسبة التركز.	كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دل على تركز القطاع أو الاقتصاد .
مؤشر فلاديمير كوسوف (fladimur cossouv)	$\cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta_i^2}}$ αi:الأهمية النسبية لكل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي في سنة الأساس. β i:الأهمية النسبية لكل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي لفترة المقارنة.	يستدل بهذا المؤشر لإكتشاف التغيرات الهيكلية في اقتصاد ما.	كلما اتجهت قيمة cos للصفر دل ذلك على حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المدروس، والعكس صحيح فكلما ابتعدت هذه القيمة عن الصفر دل على عدم وجود أي تغير هيكلي في الاقتصاد.
مؤشر الأونكتاد (UNCTAD)	$S_j = \frac{\sum_{i=1}^{n} \lvert h_{ij} - h_j \rvert}{2}$ Sj: مؤشر تنوع الصادرات hij: حصة صادرات السلعة i في اجمالي الصادرات j. hi: حصة صادرات السلعة i من اجمالي صادرات العالم.	يقيس هذا المؤشر نسبة انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما في اجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية	تتراوح قيمة Sj بين الصفر والواحد ، اذ كلما اقتربت هذه القيمة من الصفر كلما تطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مصادر مختلفة.

2.2. مفاهيم حول القطاع الخاص

1.2.2. مفهوم القطاع الخاص

للقطاع الخاص دور محوري في التنمية بشتى مجالاتها ودور مميز في التنمية الاقتصادية بما يكتسيه من إمكانيات وخصائص تأهله لتحريك عجلة النمو وتحفيز النشاط الاقتصادي، ولقد أعطي لمصطلح القطاع الخاص عدة تعاريف ومفاهيم نذكر أهما:

يعرف على أنه " القطاع الذي يدار بمعرفة الافراد ووحدات الاعمال، وتتولى اليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة، وهي تسعى الى تحقيق اقصى قدر ممكن من الربح" (فاضل الربيعي، 2004، الصفحات 14-15)

ويعتبر أنه "الجزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره أو تملكه شركات الأشخاص وشركات الأموال والافراد." (مسعود 1997، صفحة 126)

ويعرف أيضا " القطاع الخاص ذلك القطاع من الاقتصاد الوطني، الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حيث تجرى فيه عملية تخصيص الموارد الإنتاجية طبقا لما تمليه قوى السوق التلقائية وليس إرادة السلطات العامة." (مدحت و وآخرون، 2007)

2.2.2.خصائص القطاع الخاص: في القطاع الخاص عدة خصائص نذكر منها:

- ارتكاز النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص على تحقيق الربح.
- الرشادة والكفاءة في إدارة واستخدام الموارد لاعتبارها تكاليف يتكبد للوصول إليها.
- توفير عنصر الحوافز للموظفين والعمال لاعتباره كضمان لتحقيق الإنتاجية وتحسين الأداء.
- السعي لكسب المرونة والتجديد والابتكار والإبداع في النشاط الاقتصادي لمواجهة المنافسة واكتساح أسواق جديدة. (كريم و مسعود، 2011، صفحة 04)

3 تحليل مساهمة القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي

شهد القطاع الخاص اهتماما متزايدا في الجزائر عقب الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة في ظل التوجه نحو إقتصاد السوق و إنفتاح أسواقها على المنافسة الخارجية، إذ أعطت هذا القطاع حقه في لعب الدور التنموي من خلال مشاركته في ملكية المؤسسات الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات الخاصة بسن التشريعات المنظمة للإستثمار، وإلغاء القيود التي تعيق ممارسة هذا القطاع للنشاط الاقتصادي، سعيا منها لتحسين البيئة المناسبة لنموه سواء محلي أو أجنبي وهذا بما يتوفر من إمكانيات، وفي ما يأتي سوف نحاول تقييم دور هذا القطاع فيما يمكن أن يقدمه من إسهامات في تنويع الإقتصاد الوطني.

1.3. مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

يعد مقياس القيمة المضافة أداة لتقييم أداء إقتصاد دولة ما، ومؤشر أساسي لمعرفة الوضع الاقتصادي الكلي لها، وهذا من خلال حساب مساهمة القطاعات الاقتصادية سواء الحكومية أو الخاصة في إجمالي الناتج المحلي، وفي التالي عرض لرسمين بيانيين موضح فيهما تركيبة القيمة المضافة لكل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الخام داخل وخارج قطاع المحروقات للفترة (2000-2021).

الشكل (01): تركيبة القيمة المضافة للقطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الخامل (%) خلال الفترة (2000-2021)

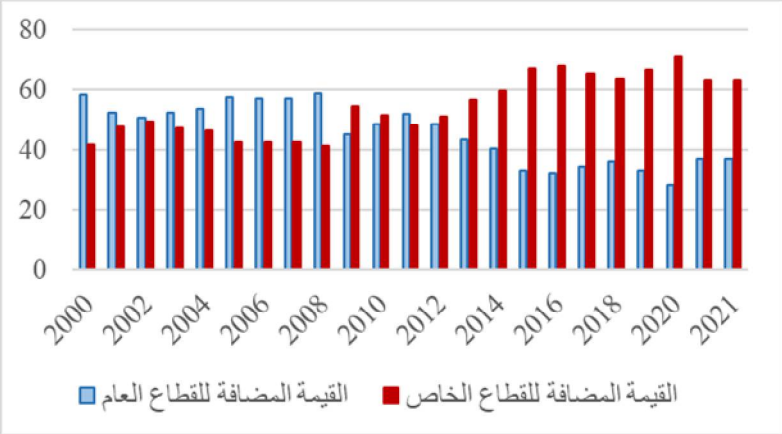

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Excel وبيانات (الديوان الوطني للإحصائيات).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن القيمة المضافة في الناتج المحلي للقطاع العام تفوق القيمة المضافة للقطاع الخاص حيث يعزى هذا إلى كون هذه الفترة شهدت إرتفاعا غير مسبوق في أسعار النفط نتيجة الطلب المتزايد على هذه المادة من قبل الاقتصاديات الناشئة وعلى رأسها الصين، لينخفض في سنة 2009 الى أقل من نصف سعره متأثرا بالازمة المالية العالمية التي مست إقتصاديات دول العالم، وهذا ما ترجم في صورة إنخفاض أو تراجع في القيمة المضافة للقطاع العام في

الناتج المحلي الخام ، ثم بعد هذه الفترة يستمر ارتفاع اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي مقارنة بنظيره القطاع العام حيث بلغت أعلى نسبة مساهمة له سنة 2020 بنسبة 71,2% من الناتج المحلي ، يفسر ارتفاع مساهمة القطاع الخاص عن القطاع العام في الناتج خلال باقي الفترة إلى تزايد عائدات الاستثمارات لهذا القطاع هذا من جهة ومن جهة أخرى تراجع مساهمة القطاع العام والذي كان سببه تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية منتصف سنة 2014 .

الشكل رقم (02) : رسم بياني يوضح تركيبة القيمة المضافة في الناتج المحلي الخام للقطاعين الخاص والعام خارج قطاع المحروقات للفترة (2000-2021)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Excel وبيانات (الديوان الوطني للإحصائيات).

نلاحظ ومن خلال الشكل أعلاه ان القيمة المضافة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات للقطاع الخاص أعلى من قيمها للقطاع العام وهذا خلال الفترة المدروسة إذ بلغت أدنى نسبة مساهمة 74,8% سنة 2000 لتستمر في الارتفاع حيث بلغت أعلى قيمة مساهمة 86,3% سنة 2013.

إن التباين الواضح في ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات مقارنة بالقطاع العام يكشف عن إستحواذ القطاع العام لقطاع المحروقات، إذ تمثل عائدات النفط الحصة الأكبر من عائدات القطاع العام وهذا ما يعكسه تراجع قيمه المضافة في الناتج حين إستبعاد هذا القطاع، وبالمقابل يمثل القطاع الخاص باقي القطاعات الاقتصادية.

2.3. دور القطاع الخاص في تنوع الهيكل الإنتاجي

أكبر تحدي تواجهه الجزائر في إطار تحقيق التنويع الاقتصادي هو النمو الشامل والمستدام الذي تضمنه ويعتمد على القطاعات والأنشطة الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، وقد رأينا في تحليلنا السابق عند إستبعاد قطاع المحروقات من تركيبة القيمة المضافة للناتج المحلي الخام أن القطاع العام يستحوذ على نسبة قليلة من باقي الأنشطة الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة، الخدمات ...)، والتي كانت بالمقابل تمثل الحصة الأكبر في القطاع الخاص، رغم أن هذا الأخير لم يصل للمستوى المرجو منه، إلا أنه هناك إستنتاج إيجابي هو تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ خول للقطاع الخاص للعب الدور الحيوي في هذه القطاعات الاقتصادية، حيث يمكن القول أننا نلمس أحد المؤشرات الهامة للتنويع الاقتصادي والذي ينعكس في إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وعلى هذا الأساس سوف نحاول تقييم مدى إسهام القطاع الخاص في تنويع هذه الأنشطة الاقتصادية، والشكل الموالي يبين تطور حجم القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة (2000-2020).

الشكل (03): تطور حجم القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة (2000-2020).

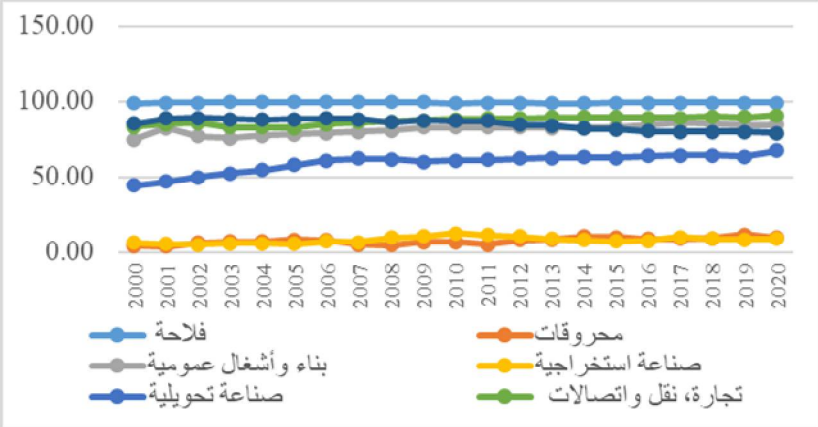

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Excel وبيانات (الديوان الوطني للإحصائيات).

من خلال الشكل أعلاه والذي يمثل تطور حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام من خلال مختلف القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية نلاحظ:

- إستحواذ القطاع الخاص على القطاع الفلاحي بصورة شبه تامة إذ يساهم هذا القطاع في الناتج المحلي بنسب تفوق 98%، وهذا نتيجة رفع يد الدولة على القطاع الفلاحي بشكل نهائي.
- نسب مساهمة القطاع الخاص في كل من القطاعين المحروقات والصناعة الاستخراجية متدنية حيث بلغت أكبر مساهمة في قطاع المحروقات 11.95% أما في قطاع الصناعة الإستخراجية فبلغت 12.94%، وهذا ما يعكس هيمنة الدولة عليهما بإعتبارهما قطاعين إستراتيجيين.
- أما نسب مساهمة القطاع الخاص في الصناعة خارج قطاع المحروقات فهي نسب مقبولة فقد عرفت نمو خلال الفترة المدروسة من 58.21% سنة 2000 الى 67.63% سنة 2020، نتيجة زيادة عمليات الإستثمار للقطاع الخاص في هذا القطاع.
- أما باقي القطاعات (البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، التجارة، وقطاع الخدمات) فقد كانت نسب نمو مساهمة القطاع الخاص فيها عالية ومتقاربة فاقت 70% خلال طول الفترة المدروسة.

وعلى العموم يمكن القول أن القطاع الخاص يستحوذ على أغلب القطاعات الاقتصادية والتي كانت نسب مساهمتها في الناتج المحلي متقاربة بإستثناء قطاعي المحروقات والصناعة الاستخراجية والتي تعتبرهما الدولة قطبان استراتيجيان لا يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيهما.

3.3. دور القطاع الخاص في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

لايزال هيكل الصادرات الجزائرية يشكل فيه قطاع المحروقات الحصة الأكبر حيث بلغت أكثر من 91% سنة 2022 وفي المقابل سجلت المنتجات خارج قطاع المحروقات معدلات هامشية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (04): هيكل تطور الصادرات الجزائرية لسنتي 2000 و2022

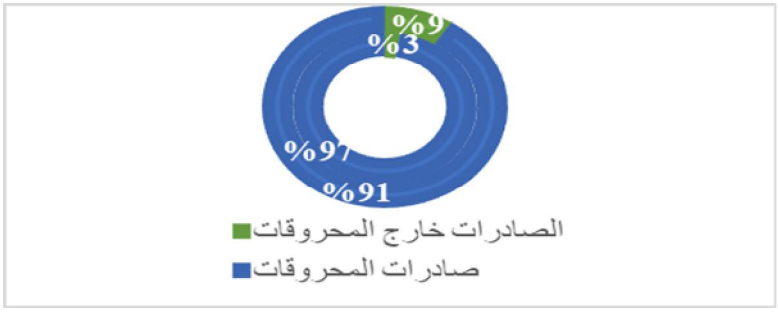

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Excel وبيانات (موقع وزارة المالية)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه والذي يبين هيكل الصادرات الجزائرية خلال سنتي 2000 و2022 أن نسبة المنتجات خارج المحروقات شهدت نمو ملموس المعبر عنه بزيادة من 3% سنة 2000 الى 9% سنة 2022، يرجع هذا النمو الى جهود الدولة الجزائرية الرامية الى ترقية الصادرات ومرافقة ودعم القطاع الخاص في سبيل تحقيق هذا المبتغى، إذ يضمن هذا القطاع الفعالية والإنتاجية والمرونة في الوصول للأسواق الخارجية، حيث قامت الدولة بعدة إجراءات منها إنشاء مؤسسات لهذا الغرض مثل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الصندوق الخاص بترقية الصادرات كما كان لها عدة تسهيلات جمركية وبنكية، ولنبين أهم المنتجات المصدرة خارج القطاع النفطي ندرج الشكل الموالي الموضح لهذه المنتجات ونسبها من الصادرات خارج قطاع المحروقات لسنة 2022.

الشكل (05):تركيبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات حسب المنتجات لسنة 2022.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Excel وبيانات (موقع وزارة المالية)

من خلال الشكل أعلاه ومعطياته يتبين أن تركيبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2022 تتشكل في بعض المنتجات تتمثل فيها المواد النصف مصنعة النسبة الأكبر بنسبة 87% تليها كل من المواد الأولية والمواد الغذائية بنسبة 5% لكل منهما، أما السلع الاستهلاكية غير الغذائية فتمثلت بنسبة 2% من هذه الصادرات والتجهيزات الصناعية بنسبة 1%، أما عن التجهيزات الفلاحية فتكاد تنعدم في التمثيل حيث بلغت 2 مليون دولار من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات المقيمة بـ 5978 مليون دولار وهذا خلال نفس السنة.

تؤكد النتائج ضآلة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات والتي تجسد دور القطاع الخاص في تنمية الصادرات الجزائرية، والذي لايزال يواجه العديد من المعوقات في بيئة الاقتصاد الجزائري أهمها القيود المالية والقوانين والتشريعات.

4. قياس وتحليل أثر تنمية القطاع الخاص على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2022)

يدعم هذا المحور الجانب التحليلي للدراسة من خلال قياس أثر تنمية القطاع الخاص على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)، حيث كيف نموذج قياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) بإستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد للحصول على نتائج أفضل، حيث يبحث هذا التحليل في العلاقة السببية بين متغير تابع وأخر مستقل أو مع مجموعة من المتغيرات المستقلة إذ نرى هذه الطريقة هي الانجح في تحقيق هدف الدراسة.

1.4.عرض متغيرات الدراسة ومصادرها

1.1.4. متغيرات الدراسة

لتفسير تأثير القطاع الخاص على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2022)، تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية؛

- **المتغير التابع:** ويتمثل في التنويع الاقتصادي ممثلا بمؤشر تنويع الصادرات، ومعبرا عنه بـ ID
- **المتغيرات المستقلة:** تتمثل في:

- تطور التمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص: معبرا عنه بـ BF_{PS}
- معدل الفائدة، رمزنا له بـ IRL
- نمو تكوين رأس المال الثابت الخاص، رمزنا له بـ FCF_{PS} .
- مؤشر القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص، ورمزنا له بـ PC_{PS}.
- مؤشر حرية الإستثمار، ورمزنا له بـ IFI.
- الاستهلاك الخاص، ورمزنا له بـ C_{PS}.

2.1.4. مصادر المتغيرات

أما عن مصادر البيانات لمتغيرات الدراسة فتم الحصول عليها من التقارير الرسمية لبنك الجزائر وموقع الديوان الوطني للإحصائيات (ons) موقع البوابة العربية للتنمية، وبيانات البنك الأفريقي وبيانات صندوق النقد العربي، بالإضافة لبيانات من موقع الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الاونكتاد) حيث تمثلت مجمل هذه البيانات في سلاسل زمنية لمشاهدات سنوية عن كل متغير غطت الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2022.

2.4. الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة

الجدول التالي يوضح الخصائص الاحصائية للمتغيرات قيد الدراسة.

الجدول 02: الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة

	DI	BFPS	IRL	FCFPS	PCPS	IFI	CPS
Mean	0.792565	2593.726	8.183043	32.92482	40.99565	40.65217	5281594.
Median	0.803000	1981.452	8.000000	42.04807	41.50000	40.00000	4548230.
Maximum	0.836000	5764.500	10.00000	52.20590	53.70000	70.00000	10954900
Minimum	0.720000	284.1660	8.000000	4.277569	31.20000	20.00000	1714200.
Std. Dev.	0.034746	1907.814	0.514900	16.38715	5.486635	15.83325	2945999.
Skewness	-0.796716	0.429946	2.801390	-0.865937	0.643935	0.475128	0.394921
Kurtosis	2.527223	1.703023	9.433185	2.159754	3.615219	2.270834	1.768079
Jarque-Bera	2.647436	2.320664	69.74463	3.551006	1.952224	1.374890	2.052250
Probability	0.266144	0.313382	0.000000	0.169398	0.376773	0.502859	0.358393
Sum	18.22900	59655.70	188.2100	757.2709	942.9000	935.0000	1.21E+08
Sum Sq. Dev.	0.026560	80074569	5.832687	5907.852	662.2696	5515.217	1.91E+14
Observations	23	23	23	23	23	23	23

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews v10

3.4. تقدير النموذج وتحليل النتائج

بعد تحديد ووصف متغيرات الدراسة، نقوم بصياغة النموذج انطلاقا من هذه المتغيرات لتحديد أثر تطور القطاع الخاص على التنويع الاقتصادي في الجزائر، على النحو التالي:

$$ID_t = \beta_1 BF_{PS\,t} + \beta_2 IRL_t + \beta_3 FCF_{PS\,t} + \beta_4 PC_{PS\,t} + \beta_5 IFI_t + \beta_6 C_{PS\,t} + \beta_0 + \varepsilon_t$$

حيث أن؛ $\beta_1, \beta_2 ... \beta_6$ معاملات العوامل التفسيرية في النموذج، ε_t حد الخطأ العشوائي، t فترة العينة.

الجدول رقم 03: النموذج المقدر

Dependent Variable: DI
Method: Least Squares
Date: 03/22/24 Time: 20:27
Sample: 2000 2022
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BFPS	7.83E-05	2.12E-05	3.700490	0.0019
IRL	0.009613	0.012550	0.765991	0.4548
FCFPS	-0.001125	0.000498	-2.258068	0.0383
PCPS	-0.000286	0.000949	-0.301142	0.7672
IFI	0.001017	0.000486	2.091197	0.0528
CPS	-4.37E-08	1.44E-08	-3.038783	0.0078
C	0.749199	0.142805	5.246312	0.0001

R-squared	0.822950	Mean dependent var	0.792565
Adjusted R-squared	0.756557	S.D. dependent var	0.034746
S.E. of regression	0.017143	Akaike info criterion	-5.048608
Sum squared resid	0.004702	Schwarz criterion	-4.703023
Log likelihood	65.05899	Hannan-Quinn criter.	-4.961694
F-statistic	12.39501	Durbin-Watson stat	2.129290
Prob(F-statistic)	0.000031		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews v10

من خلال الجدول كانت نتائج تقدير النموذج على النحو التالي:

$$ID = 7.83^{E}\text{-}05\ BF_{PS} + 0.009613\ IRL - 0.001125\ FCF_{PS} - 0.000286\ PC_{PS} + 0.001017\ IFI - 4.37^{E}\text{-}08\ C_{PS} + \varepsilon_t$$

(3.700490) (0.765991) (-2.258068) (-0.301142) (2.091197) (-3.038783) (5.246312)

(0.0019) (0.4548) (0.0383) (0.7672) (0.0528) (0.0078) (0.0001)

$R^2 = 0.822950$ N= 23 DW= 2.129290 F-statistic= 12.39501

$\bar{R}^2 = 0.756557$ $\sum e^2 = 0.017143$ Prob (F-stat)=0.000031

وبعد الحصول على النتائج سنقوم باختبار معلمات النموذج المتحصل عليه؛ أولا من الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها وثانيا من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للاقتصاد النظري وأخيرا من الناحية القياسية.

1.3.4.اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية

لاختبار المعلمات من الناحية الإحصائية نقوم بدراسة الإحصائية لمعنوية المتغيرات كل على حدا من خلال اختبار ستيودنت واختبار معامل التحديد، ثم دراسة معنوية النموذج ككل باستخدام اختبار فيشر.

- **اختبار ستيودنت T:** تستخدم إحصائية ستيودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع في نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:
  - **الفرضية الصفرية:** المعلمات ليست لها معنوية إحصائية..... $H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$
  - **الفرضية البديلة:** المعلمات لها معنوية إحصائية..... $H1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$

فعند مستوى معنوية 5% سندرس قيمة احتمالية الخطأ (Prob) المبينة بين قوسين في النموذج المقدر أعلاه فإذا كانت هذه القيمة أقل من 0.1 نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، أي المعلمة لها معنوية إحصائية ومنه:

- من أجل المعلمة β_1 للمتغير المستقل (تطور التمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص) نلاحظ أن احتمالية الخطأ أقل من 0.05 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن β_1 معنوي إحصائيا وأن المتغير (تطور التمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص) له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%؛
- من أجل المعلمة β_2 للمتغير المستقل الثاني (معدل الفائدة) نلاحظ أن احتمالية الخطأ أكبر من مستوى معنوية 0.1 ومنه نقبل فرضية العدم ، أي أن β_2 غير معنوي إحصائيا وأن معدل الفائدة ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 90%.
- من أجل المعلمة β_3 للمتغير المستقل الثالث (نمو تكوين رأس الثابت الخاص) نلاحظ أن احتمالية الخطأ أقل من مستوى معنوية 0.05 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن β_3 معنوي إحصائيا وأن نمو تكوين رأس الثابت الخاص له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%.
- من أجل المعلمة β_4 للمتغير المستقل الرابع (مؤشر القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص) نلاحظ أن احتمالية الخطأ أكبر من مستوى معنوية 0.1 ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن β_4 غير معنوي إحصائيا وأن مؤشر القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 90%.
- من أجل المعلمة β_5 للمتغير المستقل الخامس (مؤشر حرية الإستثمار) نلاحظ أن احتمالية الخطأ أقل من مستوى معنوية 0.1 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن β_5 معنوي إحصائيا وأن مؤشر حرية الإستثمار له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 90%.
- من أجل المعلمة β_6 للمتغير المستقل السادس (الاستهلاك الخاص) نلاحظ أن احتمالية الخطأ أقل من مستوى معنوية 0.05 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن β_6 معنوي إحصائيا وأن الاستهلاك الخاص له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%.

❖ **اختبار معامل التحديد (R^2)**: إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تساوي (0.823) وهي قريبة إلى الواحد الصحيح، ما يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 82.3% من التغير الذي يحدث في Y التنويع الاقتصادي، أما النسبة المتبقية المتمثلة في 12.7% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ؛ وقد أكدت هذه النتيجة قيمة معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2$) والبالغة 0.756557. كما أن هذا الانحدار لا يعد زائفا، ويثبت ذلك إحصائية داربن واتسن حيث أنها أكبر من معامل التحديد R^2 DW>.

❖ **اختبار فيشر**: من أجل اختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه نقوم بإجراء اختبار فيشر (F) لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد، من خلال الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية H_0**: لا توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع...النموذج غير معنوي.
- **الفرضية البديلة H_1**: توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.....النموذج معنوي.

أو من خلال قيمة احتمالية فيشر: فإذا كانت هذه القيمة أقل من (0.05) فإننا نقبل الفرضية البديلة. وبالنسبة للنموذج المدروس نجد أن (F- statistic) Prob أقل من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (النموذج معنوي)، أي أن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية؛ وبالتالي نقول من خلال التقييم الإحصائي أن النموذج مقبول إحصائيا.

2.3.4. اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية

تشير نتائج التقدير إلى أن العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع تتوافق مع ما ورد بالدراسات السابقة:

- **بالنسبة التمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص(BF_{PS})** : تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد على وجود علاقة طردية بين التمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص ومؤشر التنويع الاقتصادي، يعني أنه كلما زاد حجم التمويل بوحدة واحدة ارتفع مؤشر التنويع بـ (0.783) ليقترب من الواحد، وهذا يترجم بزيادة نسبة تركز الصادرات وانخفاض معدل التنويع وهذا ما يشير الى التأثير السلبي للتمويل المقدم للقطاع الخاص على التنويع الاقتصادي، قد يعزى عدم جدوى هذا التمويل الى السياسات التمويلية والتي تفتقر الى ضوابط رقابية، بالإضافة الى تعثر هذه المشاريع لاصطدامها ببيئة الأعمال والمناخ الاستثماري غير المواتيين.
- **بالنسبة تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص (FCF_{PS})**: تدل الإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير في معادلة الانحدار الخطي المتعدد على وجود علاقة عكسية بين تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص ومؤشر التنويع الاقتصادي، أي أنه كلما زاد حجم تكوين رأس المال بوحدة واحدة ينخفض مؤشر التنويع بأكثر من 1%، أي ينخفض مؤشر التركز ويرتفع معدل التنويع حيث يفسر هذا التأثير الإيجابي أن زيادة حجم تكوين رأس المال الثابت الدال على ارتفاع حجم الاستثمار الخاص الذي يزيد من حجم الانتاج والذي يترجم في بزيادة ولو طفيفة من الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- **بالنسبة مؤشر حرية الاستثمار** (IFI): تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد على وجود علاقة طردية بين مؤشر حرية الاستثمار ومؤشر التنويع الاقتصادي، وتعني أنه كلما ارتفع مؤشر حرية الاستثمار بوحدة واحدة يرتفع مؤشر التنويع بأكثر من1 %، أي زيادة تركز الصادرات وانخفاس معدل التنويع الاقتصادي، وهذا يوافق حالة الاقتصاد الجزائري، إذ يدل ارتفاع مؤشر حرية الاستثمار على تدفق الاستثمار الأجنبي والموجه أساسا في الجزائر لقطاع المحروقات وهو ما يزيد من تركز الصادرات.
- **بالنسبة الاستهلاك الخاص** (C_{PS}): مدلول الإشارة السالبة لمعلمة ها المتغير في معادلة الانحدار الخطي المتعدد على وجود علاقة عكسية بين حجم الاستهلاك الخاص مؤشر التنويع الاقتصادي، يعني هذا أنه كلما زاد حجم الانفاق الاستهلاكي بوحدة واحدة ينخفض مؤشر التنويع بأكثر من 4 % ليقترب من الصفر، أي انخفاض تركز الصادرات وارتفاع معدل التنويع الاقتصادي، يتفق هذا التأثير الإيجابي مع النظريات الاقتصادية في أن الانفاق الاستهلاكي والذي هو جزء من الطلب الكلي الذي يحفز الطلب الفعال ومن ثم ارتفاع الناتج والذي بدوره يزيد من حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

3.3.4. اختبار المعلمات من الناحية القياسية

من أجل التقييم القياسي لمعلمات النموذج سنقوم بإجراء استقرارية مربعات البواقي، اختبار داربن واتسن، اختبار التوزيع الطبيعي لسلسة البواقي واختبار عدم تجانس التباين.

❖ **دراسة استقرارية مربعات البواقي:** من خلال الجدول رقم 03، ومن خلال تطور معلمات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي، نلاحظ أن هذه المعلمات تقع كلها داخل مجال الثقة، وأيضا احتمالية Q-Stat أكبر من 0.05، وبالتالي نقول أن مربعات البواقي مستقرة.

الجدول رقم 04: يوضح تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي

Date: 03/18/24 Time: 21:54
Sample: 2000 2022
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.069	-0.069	0.1253	0.723
		2	-0.248	-0.254	1.8109	0.404
		3	0.036	-0.003	1.8488	0.604
		4	-0.278	-0.363	4.1824	0.382
		5	-0.068	-0.140	4.3288	0.503
		6	0.052	-0.195	4.4217	0.620
		7	-0.104	-0.250	4.8079	0.683
		8	0.026	-0.255	4.8343	0.775
		9	0.057	-0.279	4.9685	0.837
		10	0.104	-0.166	5.4512	0.859
		11	0.228	0.019	7.9328	0.719
		12	-0.123	-0.214	8.7217	0.727

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews v10

❖ **اختبار دربن واتسون:** والذي يختبر خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، ومن خلال نتائج التقدير للنموذج المقترح نجد أن قيمة دربن واتسون بلغت DW= 2.12، وهي محصورة بين الحد الأدنى DU=1.67 والحد الأعلى 4-DU= 2.33 وفي هذه الحالة نرفض الفرض الصفري ونقرر عدم وجود ارتباط ذاتي.

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي:** تتكون سلسلة البواقي U_t من 21 مشاهدة، وتمثل الفرق بين السلسلة الأصلية والسلسلة المقدرة، وفق المعادلة التالية: $\hat{u}_t = DI_t - \widehat{DI}_t$ والممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم 06: منحنى بياني لسلسلة بواقي النموذج

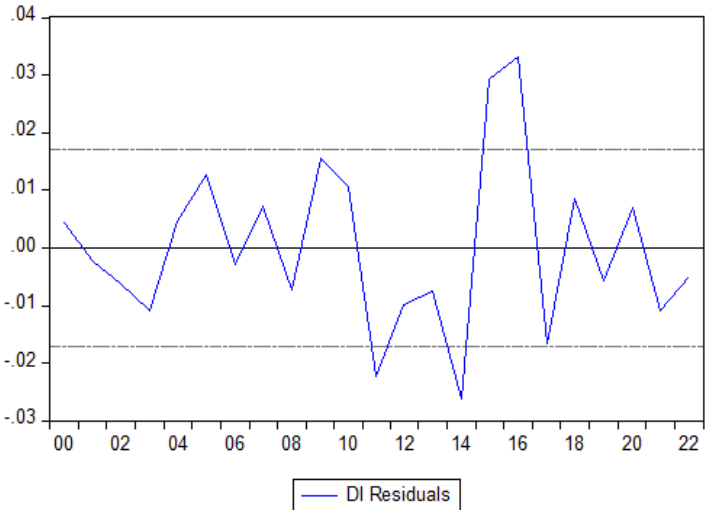

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews v10

ولمعرفة ما إذا كانت سلسلة البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، نقوم بإجراء اختبار جارك بيرا كما في الشكل التالي:

الشكل رقم 07: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

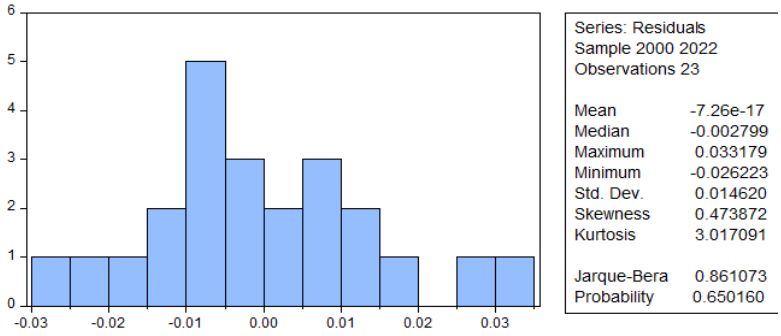

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews v10

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا (فرضية التوزيع الطبيعي محققة)، لأن احتمالية إحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05 وعليه نقبل بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا في مجال الثقة 95 %.

❖ **اختبار عدم تجانس التباين (اختبار Breusch-Pagan-Godfrey):**

لاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين سوف نعتمد على اختبار Breusch – Pagan –Godfrey الذي يعتمد بالدرجة الأولى على احصائية مضاعف لاغرانج. وذلك لاختبار الفرضية الصفرية "عدم وجود تجانس التباين". وكانت نتائج التقدير لهذا الاختبار كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.262490	Prob. F(6,16)	0.3280
Obs*R-squared	7.390204	Prob. Chi-Square(6)	0.2863
Scaled explained SS	3.606918	Prob. Chi-Square(6)	0.7297

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews v10

يظهر من خلال احتمالية فيشر لاختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) والموضحة في الجدول أعلاه؛ أنها أكبر من 0.05 مما يعني قبول فرضية العدم "عدم وجود تباين الأخطاء"، أي تباينات البواقي لا ترتبط بالزمن. وعليه نستطيع القول أن النموذج خالي تقريبا من المشاكل الإحصائية والقياسية.

❖ **اختبار ولد Wald test:**

يعد اختبار wald وسيلة مهمة لمعرفة أهمية المتغيرات التوضيحية في النموذج بحيث يمكن حذف هذه المتغيرات دون التأثير على النموذج. يقوم هذا الاختبار على فرضيتين:

- الفرضية الصفرية: عدم وجود تأثير للمتغير قيد الدراسة على الظاهرة.
- الفرضية البديلة: وجود تأثير للمتغير قيد الدراسة على الظاهرة.

والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم 06: نتائج اختبار ولد **Wald test**

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	0.666771	(2, 16)	0.5271
Chi-square	1.333543	2	0.5134

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews v10

بناءا على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي وجود تأثير للمتغيرين معدل الفائدة ومؤشر القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص على الظاهرة المدروسة.

5. خاتمة

اعتبر التنويع الاقتصادي بمثابة استراتيجية للتنمية وجب تحديد أهدافها واتجاهاتها، وانطلاقا من تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص كعنصر مهم ومحرك للنمو الاقتصادي في العالمين المتقدم والنامي، إذا عمدت الكثير من الدول النامية ومن بينها الجزائر وخلال العقدين الأخيرين لتبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية لتنمية هذا القطاع وما دعم ذلك توجه الدولة لدخول مرحلة اقتصاد السوق.

وانطلاقا من هذا تم اختيار الموضوع وهو دراسة العلاقة بين القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي، في محاولة منا للمساهمة بدراسة قد تفيد الباحثين وتدعم الدراسات السابقة في ذات الموضوع، وقد تم تحديد الهدف المرجو من هذا البحث وهو تحليل وقياس أثر تنمية القطاع الخاص على التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2022)، إذ كان بودنا توسيع فترة الدراسة لدراسة الآثر في المديين القصير والطويل، الا ان عدم توفر البيانات الكمية الكافية للدراسة حال دون ذلك.

1.5.نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها

❖ **نتائج الدراسة التحليلية**

- مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري متدنية مقارنة بما يساهم به في إقتصاديات دول اخرى اذ لا يزال القطاع العام يساهم بقيمة الأكبر فيه من خلال قطاع المحروقات، ولا يزال مؤشر القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري مرهون بهذا القطاع.
- ساهمت الإصلاحات الاقتصادية المتبناة من طرف الدولة على تطوير وتنويع نسيج القطاع الخاص، إذ أصبح يستحوذ على انتاج أغلب الأنشطة والقطاعات الاقتصادية عدا قطاعي المحروقات والصناعة الاستخراجية بقي القطاع العام يسيطر عليهما.
- لم تتجاوز نسبة إنتاج القطاع الخاص في الصادرات الجزائرية 10% والتي مثلتها بعض المنتجات خارج قطاع المحروقات، حيث يمثل إنتاج هذا الأخير الحصة الكبرى في هيكل الصادرات.

❖ **نتائج الدراسة القياسية**

- للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص أثر سلبي معنوي على التنويع الاقتصادي، والذي يعبر عن عدم جدوى هذا التمويل قد يعزى سببه اما لضعف السياسات التمويلية وافتقارها ضوابط رقابية في توجيه التمويل، او بتعثر المشاريع الممولة لاصطدامها بيئة ومناخ استثماري غير مواتين.

- لتكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص الذي يعبر عن الاستثمار الخاص اثر إيجابي معنوي على التنويع الاقتصادي وهذا ما يتفق مع دراسة(Innocent Chukwuka, 2018) إذ أن هذا الاستثمار يعزز الإنتاج خارج قطاع المحروقات.
- لمؤشر حرية الاستثمار أثر سلبي معنوي على تنويع اقتصادي الذي يعبر عن تدفق الاستثمار الأجنبي الموجه أساسا في الجزائر لقطاع المحروقات والذي بدوره سيزيد من حد التركز الصادرات ويخفض معدل التنويع الاقتصادي.
- الاستهلاك الخاص أثر إيجابي معنوي على تنويع اقتصادي، والذي يعتبر جزء من الطلب الكلي المحفز لإنتاج حسب النظريات الاقتصادية.
- لمعدل الفائدة ومؤشر القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص تأثير على التنويع الاقتصادي لكنه غير معنوي.

وكنتيجة عامة يمكن القول أن للقطاع الخاص القدرة على قيادة التنويع في الاقتصاد الجزائري، وهذا بما يساهم به من قيمة مضافة في القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات وما دعمه من أثر إيجابي لمدلول الاستثمار الخاص(معدل تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص) على التنويع الاقتصادي، إلا أن العوائق في بيئة العمل والمناخ الاستثماري غير الملائم يحول دون نموه وتحسين إنتاجيته، وهذا مابينه الأثر السلبي لكل من التمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص ومؤشر حرية الاستثمار على التنويع الاقتصادي، كما استخلصنا أيضا ان من بين الأسباب التي تحول دون تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر هو ضعف القطاع الخاص لذا نقدم جملة من التوصيات كحلول لتحسن المناخ الاستثماري لنمو هذا القطاع.

2.5.توصيات

للجزائر فرصة متاحة لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال استراتيجية إسناد دفع عجلة التنوع والتحول الهيكلي للقطاع الخاص وهذا من خلال:

- توفير بيئة تشريعية وادارية تضمن مناخ استثماري مواتي لنمو القطاع الخاص.
- ترقية وتطوير القطاع المالي والذي يعد من القطاعات الداعمة لمشاريع القطاع الخاص.
- تطوير السوق المالي لتوجيه فوائض المالية الى المشاريع الاستثمارية لضمان استمرارها ونموها.
- ضرورة غرس ثقافة الاستثمار الخاص بين فئة الإطارات العاطلة والتي تمثل مورد بشري هام قادر على المساهمة الفعالة بالنهوض بالقطاع الخاص.
- مرافقة القطاع العام لهذا القطاع في إطار تحسين وضمان مساهمته مساهمة حقيقية في النشاط الاقتصادي مستقبلا.

6. قائمة المراجع:

1. عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، 2004، ص ص 14، 15.
2. مسعود سميح، الموسوعة الاقتصادية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 1997، ص 126.
3. مدحت قريشي .التنمية الإقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات = التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات. الطبعة الأولى. دار وائل،2007.
4. سليم مجلخ، وليد بشيشي، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، Revue Algérienne d'Economie et gestion ، مجلد 16 العدد01 ، 2022، ص 51.
5. ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدمية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف) الجزائر)، المجلد 14 العدد 19، 2018، ص23.

6. بن فراقي منى. "فعالية الاستثمار الخاص والعام للتنويع الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة (2000-2019)، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 05 العدد 01، 2022.ص ص 552-568
7. بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، ورقة بحثية بعنوان:رؤية نظرية حول إستراتيجية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني الأول حول " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول "، يومي 20 و 21 نوفمبر 2011 جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، ص 4.
8. الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327. (2024, 01 18). Récupéré sur .
9. البنك الافريقي للتنمية https://www.afdb.org/ar. (2024, 01 28). Récupéré sur .
10. البوابة العربية للتنمية، https://www.arabdevelopmentportal.com/ar. (2024, 03 02). Récupéré sur .
11. صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar/statistics. (2024, 01 25). Récupéré sur .
12. موقع الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) https://unctad.org/statistics. (2024, 01 25). Récupéré sur
13. موقع وزارة المالية https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327. (2024, 01 29). Récupéré sur .
14. Awe , O. O., Musa, A., & Sanusi, G. (2023). Revisiting economic diversification in africa's largest resource-rich nation: empirical insights from unsupervised machine learning. Resources Policy , 2023,p :2
15. Innocent Chukwuka, O.Private Sector Development and Economic Diversification: Evidence from Nigeria. Advances in Social Sciences Research Journal 5(3),2018,p 170-183.
16. Anyaehie M, & Areji A,Economic diversification for sustainable development in Nigeria. Open Journal of Political Science,2015,p 89.
17. Ekpo, A., Udoma J, A., & Elijah A, U. Private Sector Development and Economic Diversification: Evidence from West African States. in Private Sector Development in West Africa,2014, P 97-110.
18. Goran M, M., Almas , H., & Nabaz T, K. How to reduce the degree of dependency on natural resources? Resources Policy,2021.
19. Group W. B). Economic Diversification Guidance Note : Trade and Competitiveness Global Practice. World Bank.2017,p 04.
20. Said, Radwa Radwan. "A Quantitative Assessment of the Role of the Private Sector in Economic Diversification in UAE." Research in Applied Economics, vol. 11, no. 4, 2019, p. 23.
21. Usman, Zainab. Economic Diversification in Nigeria the Politics of Building a Post-Oil Economy. Bloomsbury Academic, 2022, p 06.

6. ملاحق:

الملحق 01: بيانات متغيرات الدراسة القياسة.

سنوات الدراسة	المتغيرات المستقلة						المتغير التابع
	BFps	IRL	FCFps	PCps	IFI	Cps	DI
	التمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص (مليار دج)	معدل الفائدة	تكوين رأس الثابت الخاص (مليار دولار امريكي)	مؤشر القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص	مؤشر حرية الإستثمار	الاستهلاك الخاص (مليون دج)	مؤشر تنويع الصادرات
2000	284,166	10	4,278	31,2	50	1714200	0,834
2001	337,219	9.50	4,629	32,9	50	1847730	0,820
2002	550,208	8.58	5,696	35,6	70	1989320	0,836
2003	587,78	8.13	5,520	53,7	70	2126300	0,819
2004	674,731	8	6,729	53,7	70	2371020	0,828
2005	895,871	8	21,994	36,1	50	2553030	0,813
2006	1055,694	8	23,636	36,1	50	2695580	0,802
2007	1212,953	8	32,196	36,5	50	2963820	0,803

2008	1411,041	8	44,962	37,3	40	3333290	0,763
2009	1597,976	8	44,188	39,3	50	3743920	0,793
2010	1804,707	8	43,947	39,9	45	4115570	0,783
2011	1981,452	8	43,641	39,6	20	4548230	0,720
2012	2247	8	42,048	40	20	5211510	0,726
2013	2722	8	48,768	41,8	20	5769780	0,733
2014	3121,7	8	52,206	43,3	45	6264720	0,745
2015	3588,3	8	46,362	44,6	25	7201310	0,782
2016	3957,1	8	42,902	45,4	30	7418370	0,814
2017	4568,3	8	42,552	44,3	35	8034390	0,791
2018	5032,2	8	43,069	42,9	25	8839570	0,807
2019	5221,3	8	44,768	43,2	30	8967200	0,805
2020	5389	8	38,948	41,5	30	9191400	0,828
2021	5650,5	8	36,959	41,9	30	9621510	0,814
2022	5764,5	8	37,276	42,1	30	10954900	0,770
مصادر البيانات	بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر واحصائيات الديوان الوطني للإحصاء	بيانات (البوابة العربية للتنمية، 2024)	بيانات (البنك الافريقي للتنمية، 2024)	بيانات الاونكتاد (Unctad، 2024)	بيانات (البوابة العربية للتنمية، 2024)	بيانات (صندوق النقد العربي، 2024)	الاونكتاد (Unctad، 2024)

الملحق 02: تحليل تطور متغيرات الدراسة

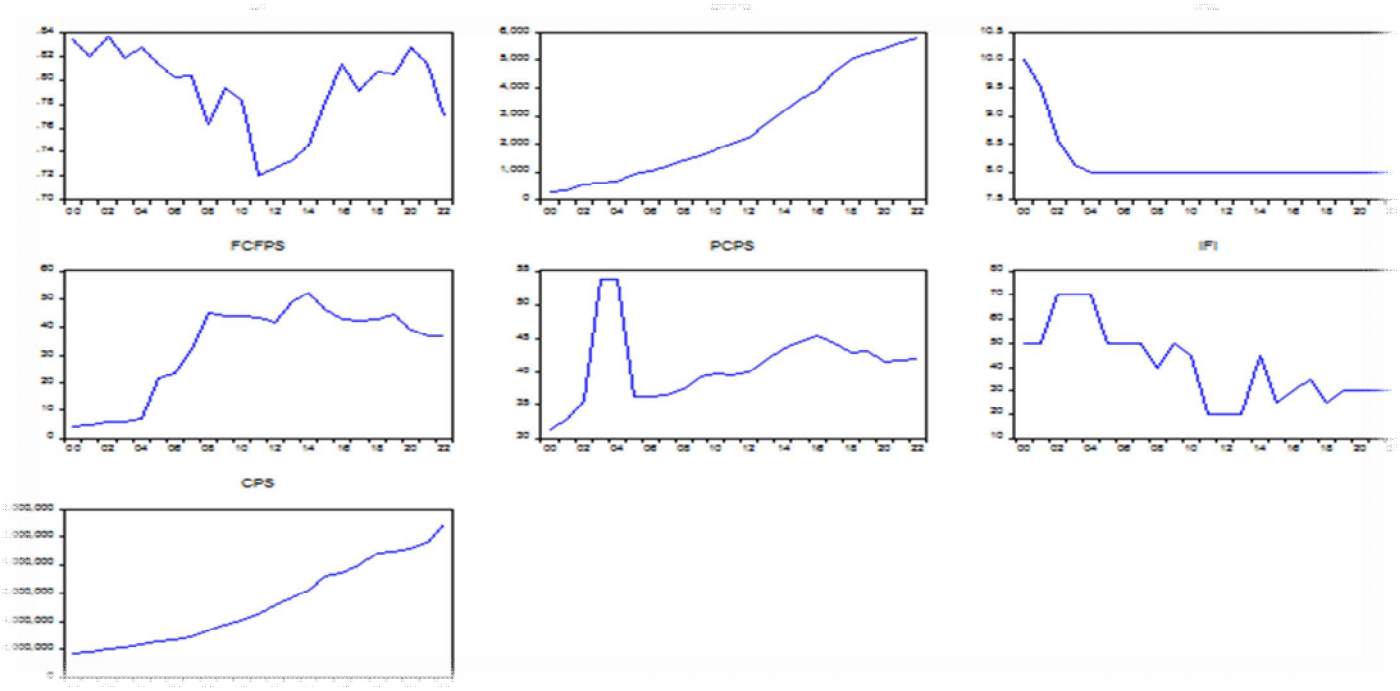

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews v10